مجلة معهد الإمام الشاطبي

النَّظير القرآنيّ بين الاتِّفاق والاختلاف
دراسة نحوية في ضَوْء القراءات السبع
من طريق الشَّاطبيَّة

إعداد

د. السيد إبراهيم المنسي سليم

أستاذ النحو والصرف المشارك بمعهد اللغة العربية للناطقين بغيرها - جامعة أم القرى

- من مواليد عام ١٩٦٦م بمدينة المنصورة بجمهورية مصر العربية.
- تخرّج في كلية الآداب بجامعة المنصورة بمدينة المنصورة عام ١٩٨٨م.
- نال شهادة الماجستير من قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة المنصورة عام ١٩٩٨م بأطروحته (الوقف والابتداء في القرآن الكريم - دراسة لغوية).
- كما نال شهادة الدكتوراه من قسم اللغة العربية - كلية الآداب - جامعة المنصورة عام ٢٠٠٤م بأطروحته (الحوار النبويّ في صحيح البخاريّ - دراسة نحوية دلالية).
- من أعماله المنشورة: أحكام المستثنى إلا أخذًا وردًا - مجلّة كليّة الآداب - جامعة المنصورة - يناير ٢٠٠٨م. تناسي المحذوف - آثاره وأحكامُه - مجلّة كليّة الآداب - جامعة الزقازيق - يناير ٢٠٠٩م. انفرادات الإمام نافع وراوييه من طريق الشاطبية، وآثارُها الصَّوتيّة في الأداء القرآنيّ - مجلة تبيان للدراسات القرآنية في ١٤٣٧/٨/٨هـ.
- البريد الشبكي : ah.so.eg@hotmail.com

الملخص

(النَّظيرُ القرآنيُّ بين الاتِّفاق والاختلاف وتوجيهه في النحو العربي - في ضَوْء القراءات السبع من طريق الشَّاطبيَّة). بحث على المنهج الوصفيّ التحليليّ، **يهدف إلى**:

١- الإجابة عن التساؤلات التي يثيرها اتفاق القراء في موضع واختلافهم في موضع آخر نظير له.

٢- إيضاح التوجيهات الإعرابية كافة، وما يصاحبها من:

١- قضايا وأحكام نحوية.

٢- تغيّرٍ في موضع الوقف والابتداء.

٣- الإسهام في تيسير القراءات القرآنية على الفئات المستهدفة من البحث.

ومن أهم نتائجه:

٤- قد تكون القراءة حُجَّةً على مذهب نحويّ، كمن منع تقديم خبر ليس على اسمها؛ إذ هو محجوجٌ بقراءة حفص وحمزة: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] .

٥- قد تكون القراءة حُجَّةً لمذهب نحويّ، كإجازة الكوفيين إضافة الموصوف إلى صفته، بشرط اختلاف لفظيْهما، كقراءة ابن عامر: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢].

٦- الأصلُ أن تكون القراءات السبعيّة سواءً في صِحّتها وقوة الاحتجاج بها، لكن قد تكون قراءة أَبْيَنَ من أخرى، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿سيقولون اللهُ﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩] التي قال عنها الفرّاء: «وهو في العربية أَبْيَنُ؛ لأنه مردود مرفوع، ألا ترى أنّ قوله: ﴿مَن رَّبُّ﴾ مرفوع لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به».

الكلمات المفتاحية: النظير القرآني، التراكيب المتماثلة، الدراسة النحوية، النظير متفق عليه، النظير مختلف فيه، الوقف والابتداء.

المقدِّمة

الحمد لله الذي علّم القرآن، وزيّن الإنسان بنطْق اللسان، فطوبى لمن يتلو كتاب الله حقّ تلاوته، ويواظب آناء الليل وأطراف النهار على دراسته، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبيّ الكريم، الهادي إلى صراط الله المستقيم. أمّا بعدُ:

فأهل القرآن لهم عناية خاصة بالنّظائر القرآنية، فمنهم مَن يحرص على حِفْظها، ومنهم مَن يضع لنفسه علامةً تميّز النَّظير في موضع ما عن غيره، ومنهم مَن يجتهد في التمييز بينها بالبحث عن أسرارها.

وفي هذا الموضوع: «**النَّظير القرآنيُّ بين الاتّفاق والاختلاف وتوجيهه في النحو العربي – في ضَوْء القراءات السبع من طريق الشّاطبيّة**» أبحثُ مستعينًا بالله ﷻ عن جانب من هذه الأسرار، راجيًا التوفيق والقبول.

النَّظير لغةً واصطلاحًا:

قال ابن فارس: «النونُ والظاءُ والراءُ أصلٌ صحيحٌ يرجع فروعُه إلى معنًى واحدٍ، وهو تأمُّلُ الشيء ومعاينتُه، ثمّ يُستعار ويُتَّسَع فيه... وهذا نظيرُ هذا، من هذا القياس، أيْ إنّه إذا نُظِر إليه وإلى نظيره كانا سواءً»(١).

وقال ابن منظور: «والنَّظير: المِثْلُ، وقيل: المِثلُ في كل شيء، وفلانٌ نظيرُك، أيْ مِثلُك؛ لأنه إذا نَظَر إليهما النّاظِر رآهما سواءً.. وجمعُ النَّظير نُظراء، والأنثى نظيرة، والجمعُ النّظائر في الكلام والأشياء كلّها. وفي حديث ابن مسعود رضي الله عنه : "لقد عرفتُ النّظائر التي كان رسول الله ﷺ يقوم بها، عشرين سورةً من المفصَّل"، يعني سُورَ المفصَّل، سُميت نظائر لاشتباه بعضها ببعض في الطّول»(٢).

(١) معجم مقاييس اللغة ٥/ ٤٤٤.

(٢) لسان العرب ٥/ ٢١٩.

والنَّظير والمُناظِرُ: المِثْلُ، كالنِّظْرِ بالكَسْر، والجمعُ نُظَراء[١].

والنَّظير: المُناظِرُ والمِثْل والمُساوي[٢].

وأرى النَّظير اصطلاحًا لا يخرجُ عن المعنى اللغويّ، إذ هو: اللفظُ الواردُ في موضعيْن أو أكثر، في تركيبيْن متشابهين أو تراكيب متماثلة، اتّفق القُرّاء على النَّظير في أحدها، واختلفوا فيه في غيره.

وهذا يَعني أنّ النَّظير المدروس في هذا البحث لابدّ أن يتحقّق فيه شرطان:

٣- تماثُل التركيبين أو التراكيب التي تضمّ النَّظير موضع الدراسة[٣].

٤- اتّفاق القرّاء في موضع أو أكثر، واختلافُهم فيما سوى ذلك.

وبهذا التعريف يخرُج النَّظير الذي اتّفق عليه القرّاء في جميع مواضعه، مثل: لفْظ ﴿وَيۡلٌ﴾ مجرّدًا من (ال) أو معرَّفًا بها[٤].

كما يخرج النَّظير الذي اختُلِف في قراءته في جميع مواضعه، مثل: لفْظ ﴿تِجَٰرَةً﴾ المسبوق بالفعل ﴿تَكُونَ﴾[٥].

وأعني بالدراسة النحوية الوقوف على التوجيهات الإعرابية الناشئة عن

---

(١) القاموس المحيط ٢/ ٢٣٨، ترتيب القاموس المحيط ٤/ ٣٩٥.

(٢) المعجم الوسيط ٢/ ٩٣٢.

(٣) قد يأتي النَّظير في جملة من التراكيب، بعضها متماثل، وبعضها غير متماثل، أذكُر في المتن التراكيب المتماثلة؛ التزامًا بضوابط البحث، وأشير في الحاشية إلى مواضع التراكيب غير المتماثلة.

(٤) ورد مجرّدًا من (ال) في ستة وعشرين موضعًا، وجاء معرّفًا بـ (ال) في موضع واحد. (ينظر: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص٧٦٨- ٧٦٩).

(٥) ورد في موضعين:

أحدهما: قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً حَاضِرَةً﴾ [البقرة: ٢٨٢] إذ قرأ عاصم بالنّصب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. (ينظر: التيسير ٧١- سراج القارئ ١٦٨، غيث النفع ١٧١، البدور الزاهرة ١٣٦).

الآخر: قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ﴾ [النساء: ٢٩]إذ قرأ الكوفيّون بالنّصب، وقرأ باقي السبعة بالرفع. (ينظر: التيسير ٧٩، سراج القارئ ١٦٨، غيث النفع ١٩٠، البدور الزاهرة ١٩٣).

اختلاف القراءة، وما قد يُصاحبها من قضايا وأحكام نحوية.

وبهذا يخرج ما لم يختلف توجيهه الإعرابيّ رُغم اختلاف القراءة، ثبتت علامته الإعرابية أو تغيّرت، **فالأول** نحو: ﴿مَالِكِ – مَلِكِ﴾ (١) [الفاتحة: ٤] ﴿غِشاوةً – غَشْوةً﴾ (٢) [الجاثية: ٢٣]؛ لأنه يُدرَس دلاليًا، **والثاني** نحو قوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَاْ فِيٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُواْ عِندَ ٱللَّهِ﴾[الروم: ٣٩].

في هذا النص نظيران، أحدهما مختَلَف في قراءته، والآخر متَّفَق عليه.

أمّا المختَلَف فيه فهو ﴿ لِّيَرْبُوَاْ ﴾، إذْ قرأه نافع بتاء الخطاب وضَمَّها وإسْكان الواو:﴿لِتُرْبُوا﴾(٣)، بينما قرأه باقي السبعة بياء الغَيبة وفَتْحها وفَتْح الواو: ﴿لِيَرْبُوَ﴾، والفعل في القراءتين منصوب(٤).

وأمّا المتَّفَق عليه فهو (فلا يَرْبُو) بالياء المفتوحة وإسْكان الواو. وهذا لا خلاف في إعرابه؛ إذْ هو مضارعٌ مرفوعٌ بضمة مقدّرة، مسندٌ لضمير الرّبا.

أهمية الموضوع تبدو في:

١- أنّ مادّته القرآن الكريم، أعلى النصوص اللغوية فصاحةً وبيانًا؛ لقوله ‘ «**يا أُبَيُّ إنهُ أُنْزِل القرآنُ على سبعة أحرُف، كُلُّهُنَّ شافٍ كافٍ**»(٥).

٢- أنّ القراءات القرآنية مصدر ثريٌّ للدراسات اللغوية.

---

(١) قرأ عاصم والكسائي (مَالِكِ)، وقرأ الباقون (مَلِكِ). ينظر: التيسير ٢٧، غيث النفع ٦٠.

(٢) قرأ حمزة والكسائي (غَشْوَةً)، وقرأ الباقون (غِشاوَةً). ينظر: التيسير ١٦١، غيث النفع ٣٥٠.

(٣) التيسير ١٤٢، سراج القارئ ٣٢٠، غيث النفع ٣٢٠، البدور الزاهرة ٢/ ٦٩٦، النفحات الإلهية ٥٢٠.

(٤) في قراءة نافع: علامة نصبه حذْفُ النون؛ إذْ هو من الأمثلة الخمسة، فعله: أربى، والأصل: تُرْبِيُون، استُثْقِلت الضمة على الياء، فنُقِلت إلى ما قبلها، ثمّ سَكنت الياءُ فحُذِفت لالتقاء الساكنيْن (الياء –واو الجماعة)، أيْ إنّ المحذوف لام الكلمة، والفعل مسندٌ إلى واو الجماعة.

وفي قراءة باقي السبعة: علامة نصبه الفتحة الظاهرة على الواو (لام الكلمة)، فعله: رَبَا، مسندٌ لضمير الرّبا.

(٥) سنن النسائي ٢/ ١٥٣، باب: جامع ما جاء في القرآن.

٣- أنّ دراسته تجيب عن تساؤلات يُثيرها اتفاقُ القرّاء على النَّظير في موضع ما، واختلافُهم فيما سواه.

ومع هذه الأهمية لم أجد باحثًا معاصرًا -فيما أعلم-تناول هذه الفكرة نحويًّا[1]، رغم وجود بذور لها في المصادر الأصلية التي أذكُر منها:

١- التبصرة في القراءات السبع، للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ) – تحقيق د. محمد غوث الندوي – الدار السلفية – ط٢ – ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

٢- حِرْز الأماني ووجه التهاني، لأبي محمد بن فيرا بن أبي القاسم بن خلف بن أحمد الرعيني الأندلسي الشاطبي (٥٣٨هـ - ٥٩٠هـ) – مراجعة الشيخ/ علي محمد الضبّاع – مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، ط٣، ١٩٥٤هـ.

٣- غَيث النّفع في القراءات السّبع، لوليّ الله علي النّوري الصفاقسي – حاشية الكتاب السابق.

٤- كشْف المعاني في متشابه المثاني، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) – تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٥- النشر في القراءات العشر، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ/ علي محمد الضبّاع – دار الفكر – د.ط.ت.

ويُلحظ فيها:

١- الاكتفاء – أحيانًا – بذكْر اللفظ ونظيره، وبيان ما اتُّفِق عليه وما اختُلِف في

---

(١) ثمّة دراسة بلاغية عنوانها: مراعاة النَّظير في كلام الله العليّ القدير: دراسة بلاغية في إعجاز الأسلوب القرآنيّ، د. كمال الدين عبد الغنيّ المرسي، مكتبة الإسكندرية، رقم التسجيل ٥٤٣٦٨.
تناول في الفصل الأول مفهوم مراعاة النَّظير لدى البلاغيين، (ينظر: ص٧، ٩، ١٠، ١٦)، وتحدَّث في الفصل الثاني عن وجوه مراعاة النَّظير: التناسب، الائتلاف، مراعاة الفواصل، المشاكلة ... وذكَر تحت كل وجه أمثلة من القرآن الكريم والحديث الشريف، بالإضافة إلى نماذج نثرية وشعرية.
وفي الفصل الثالث أوضح معنى الإعجاز، ثم ذكرَ كلام ابن حزم والسيوطي عنه.

قراءته، دون استقصاء مواضعه في التراكيب المتماثلة.

٢- الاكتفاء – غالبًا – بذكْر أحد التوجيهات الإعرابية.

بينما جاءت دراستي مركّزة على:

١- استقصاء النظائر في التراكيب المتماثلة.

٢- ذكْر التوجيهات الإعرابية كافة، وما قد يترتّب عليها من:

٣- قضايا وأحكام نحوية.

٤- تغيّر موضع الوقف والابتداء.

من هنا كان اختياري لهذا البحث الذي توافرت لديَّ أسبابٌ لدراسته، وأهدافٌ أحاول تحقيقها بمعايشته؛ لتؤتي ثمارها كل حين بإذن الله.

أمّا أسباب الدراسة فأذكر منها:

١- عدم تناول هذه الفكرة نحويًّا، من خلال استقصاء مواضع النَّظير في تراكيبه المتماثلة.

٢- اتّفاقُ القراء على النَّظير في موضع ما واختلافُهم فيما سواه، يثير تساؤلات تدعو إلى البحث، منها:

٣- هل النَّظير المختَلَف في قراءته لا يخرج عن وجهين؟

٤- هل النَّظير المتَّفَق على قراءته أحد هذين الوجهين؟

٥- هل التوجيه الإعرابي للمتَّفَق عليه أحد التوجيهات الإعرابية للمختَلَف فيه.

٦- هل يُسهم اختلاف القراءة في تأييد مذهب نحويّ، أو الردّ على ما ذهب إليه بعض النحاة؟

وأمّا أهداف البحث فيتقدّمها:

١- الإجابة عن التساؤلات المذكورة سابقًا.

٢- إيضاح التوجيهات الإعرابية كافة، وما يصاحبها من:

- قضايا وأحكام نحوية.

- تغيّرٍ في موضع الوقف والابتداء.

٣- الإسهام في تيسير القراءات القرآنية على الفئات المستهدفة في البحث (انظر الخاتمة).

منهج البحث وطريقتي في عرض مادته:

أمّا المنهج المتَّبع في هذا البحث فهو المنهج الوصفيّ التحليليّ الذي يعتمد على رَصْد جميع النظائر في التراكيب المتماثلة وتقديمها من خلال:

١- وصْفٍ موجَز لمواضع النَّظير المتَّفَق عليها والمختَلَف فيها.

٢- وصْفٍ تفصيليّ تُذكرَ فيه المواضع، وتوضَّح فيه القراءات.

٣- ذِكْر دليل القراءة من متن الشاطبية[١].

---

(١) إليك هذا الجدول لبيان المراد من الرموز الواردة في متن الشاطبية.

الرمز الحرفي		الرمز الكلمي					
الأول: ما دل على فرد قارئ أو راو			الثاني: ما دل على أكثر من فرد			ما دل على أكثر من قارئ	
أبج	أ	نافع		ث	للكوفيين: عاصم وحمزة والكسائي	صحبة	شعبة وحمزة والكسائي
	ب	قالون	ثخذ	خ	للأئمة الستة ما عدا نافعاً	صحاب	حفص وحمزة والكسائي
	ج	ورش		ذ	ابن عامر، والكوفيون	عم	نافع وابن عامر
دهز	د	ابن كثير		ظ	ابن كثير والكوفيون	سما	نافع وابن كثير وأبو عمرو
	هـ	البزي	ظعش	غ	أبو عمرو والكوفيون	حق	ابن كثير وأبو عمرو
	ز	قنبل		ش	حمزة والكسائي	نفر	ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر
حطى	ح	أبو عمرو				حِرْميّ	نافع وابن كثير
	ط	الدوري				حصن	نافع والكوفيين
	ى	السوسي					
كلم	ك	ابن عامر					
	ل	هشام					
	م	ابن ذكوان					

٤- وصْفٍ تحليليّ يُعنى بالتوجيهات الإعرابية الناشئة عن اختلاف القراءة، وما قد يصاحبها من قضايا وأحكام نحوية.

٥- التنبيه على لمسات بيانية تُسهِم في إيضاح النصّ، وتؤيّد ما قُدِّر حذفه.

٦- تقسيم النظائر داخل المبحث إلى صُوَرٍ وَفْق الوصف الموجَز لمواضعه.

٧- ترتيب النظائر داخل الصورة الواحدة حسب ورودها في النصّ القرآنيّ.

٨- الإشارة في الحاشية إلى ما قد يكون للنظير المتَّفَق عليه من قراءة غير سبعية، لسببين:

- موافقة القراءة غير السبعية للنسق النحويّ.

- موافقة القراءة غير السبعية لأحد وجهيْ القراءة في الموضع الذي اختلف السبعة في قراءته.

خطة البحث:

لتحقيق ما سبق تمّ تقسيم البحث إلى: مقدّمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

- في **المقدمة** بيّنتُ معنى النَّظير لغة واصطلاحًا، وذكرتُ أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف البحث، وبعض المصادر التي ضمّت بذور فكرته، كما أوضحتُ منهج البحث وكيفية تناول النظائر.

نصع	ن	عاصم					
	ص	شعبة					
	ع	حفص					
فضق	ف	حمزة					
	ض	خلف					
	ق	خلاد					
رست	ر	الكسائي					
	س	الليث					
	ت	حفص الدوري					

أمّا المباحث الثلاثة فجاءت كالتالي:

المبحث الأول: النَّظير اسمًا.

المبحث الثاني: النَّظير فِعلًا.

المبحث الثالث: النَّظير حَرفًا.

وفي **الخاتمة** ذكرتُ أهمّ نتائج البحث، مشيرًا إلى أن هذه الدراسة أطروحة قابلة للأخذ والردّ، اجتهدتُ أن تكون جامعة ما يتطلّبه عنوانها، مانعة ما عداه، فإن أكُ أصبتُ فهو توفيق الله -تعالى- وتيسيره، وهو رجائي في كلّ لحظة، وإن تكن الأخرى فحسبي أنّي اجتهدت مخلصًا النيّة والعمل.

المبحث الأول
النَّظير اسمًا

وَفْق ما ذكرتُه في مقدّمة البحث فإنّ هذا المبحث يتضمّن عشرة ألفاظ، وقعت في أربعة وعشرين موضعًا في القرآن الكريم، تقاسمتها خمس صُور، على النحو الآتي:

❖ **الصورة الأولى: النَّظير متَّفَق على رفعه في موضع أو أكثر، مختَلَف فيه بين الرفع والنصب في موضع (فيها ثلاثة ألفاظ):**

اللفظ الأول: ﴿ٱلۡبِرُّ﴾:

اتفق السبعة على رفعه في قوله تعالى: ﴿وَلَيۡسَ ٱلۡبِرُّ بِأَن تَأۡتُواْ ٱلۡبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩]. واختلفوا فيه بين الرفع والنصب في قوله: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧].

إِذْ قرأ حفص وحمزة بالنصب، بينما قرأ باقي السبعة بالرفع(١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على رفعه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو اسم ليس، والمصدر المؤول ﴿بِأَن تَأۡتُواْ﴾ يتعيّن أن يكون خبرَها لدخول الباء عليه، وهي تُزاد في خبر ليس كثيرًا(٢) إذا تحقّق شرطان:

- أَلّا تكون أداة استثناء؛ لأنها -حينئذٍ- بمعنى إلّا، فلا اسمَ ولا خبرَ.
- ألّا يُنتَقض النفي بإلّا، فلا يُقال: ليس الغِنَى إلا بِغِنَى النفس.

---

(١) قال الشاطبي: ..... وَرَفْعُكَ لَيْسَ البِرُّ يُنْصَبُ في عُلَا

ينظر: التبصرة ٤٣٥، المفردات السبع ٣٩٢، التيسير ٦٧، سراج القارئ ١٥٩، غيث النفع ١٤٦، النشر ٢/ ٢٢٦، البدور الزاهرة ١٠٣، ١٠٨، النفحات الإلهية ٢٩٩.

(٢) الإملاء ١/ ٣٦٦، الدر المصون ١/ ٤٨٠، غيث النفع ١٥٤، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٨٦، شرح التصريح ١/ ٢٧٢، حاشية الدسوقي ١/ ٢٩٧، الفتوحات الإلهية ١/ ١٥٢، ضياء السالك ١/ ٢٦٨، النحو الوافي ١/ ٥٦٠.

• الموضع المختَلَف فيه بين الرفع والنصب يوجَّه على النحو الآتي[١]:

- من قرأ بالرفع جعله اسمَ ليس، و ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾ خبرها في تأويل مصدر، أيْ: ليس البرُّ توليتكم، ويقوِّي هذا أنّ الفعل ﴿لَّيْسَ﴾ وَلِيه مرفوعُه ﴿البرُّ﴾ قبل منصوبه ﴿أَن تُوَلُّواْ﴾ ؛ موافقةً للأصل.

- من قرأ بالنصب جعله خبرَ ليس مقدَّمًا، و﴿أَن تُوَلُّواْ﴾ اسمها في تأويل مصدر، كما سبق.

ويرجِّح هذه القراءة أن المصدر المؤول أعرفُ من المحلَّى بأل؛ لأنه يُشبه الضمير في كونه لا يوصَف ولا يوصَف به، والأعرف هو الاسم، وغير الأعرف هو الخبر.

قال السمين: «وتقديم خبر ليس على اسمها قليل، حتى زعَم مَنْعَهُ جماعة، منهم ابن دَرَسْتَوَيْه، قال: لأنها تُشبِه (ما) الحجازية، ولأنها حرف على قول جماعة، ولكنه محجوج بهذه القراءة المتواترة وبقول الشاعر:

سَلِي إِنْ جَهلْتِ الناسَ عنّا وعنهُمُ فليسَ سَواءً عالِمٌ وجَهُولُ

وبقول آخر:

أليسَ عظيمًا أنْ تُلِمَّ مُلمَّةٌ وليسَ علينا في الخُطُوبِ مُعوَّلُ»[٢]

اللفظ الثاني: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ﴾:

اتفق السبعة على رفعه في قوله: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ﴾ [النور: ٧]. واختلفوا

---

(١) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٠٣، المحرر الوجيز ٢/ ٧٨-٧٩، الإملاء ١/ ٣٢٢، البحر المحيط ٢/ ٣، الدر المصون ١/ ٤٤٦، النفحات الإلهية ٣٠١.

(٢) الدر المصون ١/ ٤٤٦، وينظر: المقتضب ٤/ ١٩٤، الإرشاد إلى علم الإعراب ١٥٣، المساعد على تسهيل الفوائد ١/ ٢٦٠، شرح التصريح ١/ ٢٤٢، ضياء السالك ١/ ٢٣٤.

تنبيه: ابن دَرَسْتَوَيْهِ. ابن دُرُسْتُوَيْهِ. ابن دُرُسْتُوَيْهِ.

هو أبو محمد عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المَرْزُبان الفارسي النحوي، كان عالمًا فاضلًا أخذ الأدب عن ابن قتيبة والمبرد وغيرهما (ت ٣٤٧هـ) (إعجام المعجم ص ١٨- ١٩).

فيه بين الرفع والنصب في قوله: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ [النور: ٩]. إذ قرأ حفص بالنصب، بينما قرأ باقي السبعة بالرفع(١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- الموضع المتَّفَق على رفعه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مبتدأ، خبره أنَّ وما في حيِّزها بعده ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾(٢).

- الموضع المختَلَف فيه بين النصب والرفع يُوجّه على النحو الآتي(٣):

- من قرأ بالنصب ففيه وجهان:

- أحدهما: العطف على ﴿أَرْبَعَ﴾ قبلها، المنصوب بـ ﴿تَشْهَدَ﴾.

- الآخر: النصب بفعل مقدّر، أي: وتشهد الخامسةَ.

وفي الوجهين يكون المصدر المؤول ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾ إمّا بدلًا من ﴿وَٱلْخَٰمِسَةُ﴾ أو موضع نصب بإسقاط الخافض، والتقدير: وتشهد الخامسة بأن غضب الله عليها.

- من قرأ بالرفع فعلى أنه مبتدأ، خبره أنَّ وما في حيِّزها بعده ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ﴾.

قال الفرَّاء: «والخامسة في الآيتين مرفوعتان بما بعدهما من أَنَّ و أنَّ، ولو نصبتهما

---

(١) قال الشاطبي: ..... وغَيرُ الحفْصِ خَامِسةُ الأَخِيـ ـرُ .....

ينظر: التبصرة ٦٠٩، التيسير ١٣١، غيث النفع ٣٠٢، النشر ٢/ ٣٣١، البدور الزاهرة ٢/ ٦١٤، النفحات الإلهية ٤٩٦.

(٢) في قراءة غير سبعية للحسن والسّلميّ وطلحة والأعمش: (والخامسةَ) وفيها – حينئذ – وجهان:

أحدهما: العطف على (أربعَ) قبلها، عند مَن نصبها، وهم الحرميان وأبو عمرو وابن عامر وشعبة.

والآخر: النصب بفعل مقدّر، أيْ: وتشهد الخامسة، عند مَن رَفَع (أربعُ) قبلها، وهم حفص والأخوان.

(ينظر: الإملاء ٤/ ٧١، الدر المصون ٥/ ٢١١).

(٣) الإملاء ٤/ ٧١، الدر المصون ٥/ ٢١١، الفتوحات الإلهية ٤٩٧.

على وقوع الفعل كان صوابًا، كأنك قلت: وليشهد الخامسةَ بأنّ لعنة الله عليه»[١].

اللفظ الثالث: ﴿تَنزِيلُ﴾:

اتفق السبعة على رفعه في قوله: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾ [غافر: ١، ٢]. وقوله: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾. [فصلت: ١، ٢].

واختلفوا فيه بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿يسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٤ تَنزِيلَ ٱلۡعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾ [يس: ١-٥].

إِذْ قرأ الحِرْميان وأبو عمرو وشعبة بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالنصب[٢].

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- ﴿تَنزِيلُ﴾ في الموضعين المتَّفَق على رفعه فيهما لا خلاف في توجيهه؛ إذ لا يخلو أن يكون:

- خبرًا لـ ﴿حمٓ﴾ إنْ جُعِل اسمًا للسورة. وحينئذٍ يمتنع الوقف على ﴿حمٓ﴾.

- خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو تنزيل، أو: هذا تنزيل.

- مبتدأ خبره في موضع غافر الجار والمجرور ﴿مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ﴾، وفي موضع فصلت ﴿كِتَٰبٞ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾.

ومع التوجيهين الأخيرين يجوز الوقف على ﴿حمٓ﴾.

- ﴿تَنزِيلَ﴾ في الموضع المختَلَف في قراءته يصاحب توجيهاتِه الإعرابيةَ -أيضًا- تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء[٣] الوقف على ﴿مُّسۡتَقِيمٖ﴾، فقال الداني: تام على قراءة وليس بوقف على أخرى، وذكر الأشموني والأنصاري أنَّ الوقف تام.

---

(١) معاني القرآن ٢/ ٢٤٧.

(٢) قال الشاطبي: وتَنْزِيلُ نَصْبُ الرَّفْعِ كَهْفُ صِحَابِهِ .....

ينظر: الحجة في علل القراءات ٥٩٦، الكشف ٢/ ٢١٤، التيسير ١٤٩، الإقناع ٧٤٢، سراج القارئ ٣٣١، غيث النفع ٣٣٢، البدور الزاهرة ٢/ ٧٤٤، النفحات الإلهية ٥٣٤.

(٣) المكتفى ٣٠٠، المقصد ٣١٨، منار الهدى ٣١٨.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿مُّسْتَقِيمٍ﴾ من طريقين:

أحدهما: في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وشعبة بالرفع باحتساب ﴿تَنزِيلُ﴾ خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو تنزيل، أو: هذا تنزيل، أو: الذي أنزل إليك تنزيل العزيز الرحيم(١).

والآخر: باحتساب ﴿تَنزِيلَ﴾ -في قراءة باقي السبعة بالنصب- على أحد توجيهين:

الأول: النصب على المدح، ولم يذكر الزمخشري في توجيه قراءة النصب غيره(٢).

الثاني: النصب على المصدر، بفعل مضمر، أي: نزَّل الله ذلك تنزيل العزيز الرحيم، أمَّا إن كان العاملُ في نصب الكلمة على المصدر هو الفعلُ الذي دلّ عليه الكلامُ المتقدمُ من أول السورة، فلا يحسُنُ الوقف(٣).

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿تَنزِيلُ﴾ -في قراءة الرفع- خبرًا لقوله ﴿يسٓ﴾ إن جعل اسمًا للسورة، وتكون الجملة القسمية معترضةً، لا موقع لها(٤).

❖ **الصورة الثانية: النَّظير متَّفَق على رفعه في موضع، مختَلَف فيه بين الرفع والجرّ بالتبعيَّة في موضع:**

يمثّلها لفظ: ﴿ذُو﴾:

حيث اتفق السبعة على رفعه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾

(١) الحجة في القراءات ٢٩٧، مشكل إعراب القرآن ٢/ ٢٢١، الكشاف ٣/ ٣١٤، الجامع لأحكام القرآن ١٥/ ٦.

(٢) الكشاف ٣/ ٣١٤، الإملاء ٤/ ٢٢٣.

(٣) المكتفى ٣٠٠.

(٤) إعراب القرآن ٣/ ٣٨٣، المكتفى ٣٠٠، الدر المصون ٥/ ٤٧٥، الفتوحات الإلهية ٣/ ٣٠٥، فتح القدير ٤/ ٤٥٠.

[الرحمن: ٢٧]. بينما اختلفوا فيه بين الرفع والجرّ في قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ ذِي ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٧٨]. إذْ قرأ ابن عامر بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالجر(١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- الموضع المتَّفَق على رفعه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو نعتٌ لِـ ﴿وَجْهُ﴾ (٢)، واتفقت المصاحف على رسمه بالواو.
- الموضع المختَلَف فيه بين الرفع والجر يُوجَّه على النحو الآتي(٣):
  - من قرأ بالرفع جعله نعتًا لِـ ﴿ٱسْمُ﴾، وهكذا رُسِمَ في مصحف الشاميين.
  - من قرأ بالجرّ جعله صفة لِـ ﴿رَبِّكَ﴾، وهكذا رُسِمَ في مصاحفهم.

قال العكبري: «والجرّ أقوى من الرفع؛ لأن الاسم لا يوصف»(٤).

❖ **الصورة الثالثة: النَّظير متَّفَق على رفعه في موضع، متَّفَق على جرِّه بالإضافة في موضعين، مختَلَف فيه بين الرفع والجر بالإضافة في موضع.**

يمثّلها لفظ: ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾:

حيث اتفق السبعة على رفعه نعتًا في قوله تعالى: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ١٦٩]. كما اتفقوا على جرِّه بالإضافة في قوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ ٱلْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [يوسف: ١٠٩ – النحل: ٣٠] بينما اختلفوا فيه بين الرفع نعتًا والجر بالإضافة في قوله تعالى: ﴿وَلَلدَّارُ

---

(١) قال الشاطبي: وآخِرُها يا ذي الجَلَالِ ابْنُ عَامِرٍ بِوَاوٍ ورَسْمُ الشَّامِ فيه تمثَّلَا

ينظر: التبصرة ٦٩١، المفردات السبع ٣٤٥، التيسير ١٦٨، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٥٤٨، غيث النفع ٣٦٣، النشر ٢/ ٣٨٢، البدور الزاهرة ٢/ ٨٨٠، النفحات الإلهية ٥٧٠.

(٢) في قراءة غير سبعية لأُبيّ وعبد الله (ذي) بالياء صفة لـ (ربِّك).

ينظر: معاني القرآن ٣/ ١١٦، الإملاء ٤/ ٣٧٠، الدر المصون ٦/ ٢٤٢، الفتوحات الإلهية ٤/ ٢٥٨.

(٣) ينظر: الدر المصون ٦/ ٢٥٠، غيث النفع ٣٦٣، الفتوحات الإلهية ٤/ ٢٦٧، النفحات الإلهية ٥٧٠.

(٤) الإملاء ٤/ ٣٧٣، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ٥٤٨، ما انفرد به كل من القراء السبعة ١٥٧.

﴿ٱلْآخِرَةُ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢]. إذْ قرأ ابن عامر ﴿ولدارُ الآخرةِ﴾، بينما قرأ باقي السبعة ﴿وَلَلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾ (١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- الجُمل المذكورة في المواضع السابقة جميعها جُمَلٌ اسمية تامَّة الركنين، مبتدؤها (دارُ – الدّارُ)، خبرها (خَيْرٌ)، وهو إما أن يكون للتفضيل، والمفضّل عليه محذوف؛ للعلم به، أيْ: خيرٌ من الحياة الدنيا، وإما أن يكون لمجرّد الوصف بالخيرية، كقوله تعالى: ﴿أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُّسْتَقَرًّا﴾ (٢) [الفرقان: ٢٤].

- اللام الواقعة في صَدْر الجمل السابقة – ما عدا موضع الأعراف – هي لام الابتداء.

- لفظ ﴿ٱلْآخِرَةُ﴾ في موضع الأعراف، وفي موضع الأنعام عند غير ابن عامر مرفوعٌ نعتًا، منعوته ﴿ٱلدَّارُ﴾، والصفة والموصوف يقول عنهما ابن يعيش: «شيء واحد؛ لأنهما لعين واحدة، فإذا قلت: جاءني زيدٌ العاقل، فالعاقل هو زيد، وزيد هو العاقل» (٣).

- لفظ ﴿ٱلْآخِرَةِ﴾ في موضعيْ يوسف والنحل، وفي موضع الأنعام عند ابن عامر مجرورٌ بالإضافة.

ومن هنا يَطرَح السؤال التالي نفسه: هل يجوز إضافة الموصوف إلى صفته؟ الكوفيون يُجيزونه، والبصريون يؤوِّلونه (٤).

---

(١) قال الشاطبي: وَلَلدَّارُ حَذْفُ اللَّامِ الْأُخْرى ابْنُ عامرٍ والَاخِـرَةُ المرفوعُ بالخَفْضِ وُكِّلَا
ينظر: التبصرة ٤٩٢، المفردات السبع ٣١٦، التيسير ٨٤، سراج القارئ ٢٠٧، غيث النفع ٢٠٦، النشر ٢/ ٢٥٧، البدور الزاهرة ١/ ٢٥٨، النفحات الإلهية ٣٦٤.

(٢) الدر المصون ٣/ ٤٦.

(٣) شرح المفصل ٣/ ١٠.

(٤) ينظر: الإنصاف، مسألة ٦١-٢/ ٤٣٦، المحرر الوجيز ٥/ ١٧٩، الإملاء ٢/ ٥٣١، شرح التصريح ١/ ٦٨٩، ضياء السالك ٢/ ٣٢٥، انفرادات القراء السبعة ٢٧٤.

وشرطُ الكوفيين اختلاف لفظ الموصوف وصفته، أمّا البصريون فيقدّرون موصوفًا محذوفًا، قامت الصفة مقامه، والتقدير: ولدارُ الساعة الآخرة، أو: ولدارُ الحياة الآخرة، لئلا يلزم إضافة الشيء إلى نفسه. قال ابن يعيش: «إضافة الشيء إلى نفسه مما لا يصحّ، وذلك من قِبل أن الغرض من الإضافة التعريف والتخصيص، والشيء لا يُعرّف بنفسه؛ لأنه إن كان معرفة كان مستغنيًا عن الإضافة بما فيه من التعريف؛ لأن نفسه موجودة غير مفقودة، وليس في الإضافة إلا ما فيه، وإن كان عاريًا منه كان أذهب في الإحالة والامتناع؛ لأن الاسمين المترادفين على حقيقة واحدة لا يصيران غيريْن بإضافة أحدهما إلى الآخر»[(١)].

وأقول: يقوّي مذهبَ البصريين تقدُّمُ ما قدَّروه (الساعة – الحياة)، قال ابن جماعة[(٢)]: «في يوسف تقدَّم ذِكرُ الساعة، فكأنه قال: (ولدارُ الساعة الآخرة). وفي الأعراف تقدَّم قوله: ﴿يَأْخُذُونَ عَرَضَ هَٰذَا ٱلْأَدْنَىٰ﴾؛ فناسب: ﴿وَٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ﴾».

❖ الصورة الرابعة: النَّظير متَّفَق على نصبه في موضع، مختَلَف فيه بين الرفع والنصب في موضع (فيها أربعة ألفاظ):

اللفظ الأول: ﴿ٱلرِّيحَ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١]. واختلفوا فيه بين الرفع والنصب في قوله تعالى: ﴿وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ: ١٢].

إذْ قرأ أبو بكر عن عاصم بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالنصب[(٣)].

---

(١) شرح المفصل ٣/ ٩ وينظر: أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٥٦، الدر المصون ٣/ ٤٦، الفتوحات الإلهية ٢/ ٢٢.

(٢) كشف المعاني ١٢٥.

(٣) قال الشاطبي: وفي الريحَ رَفْعٌ صَحَّ ....

ينظر: التيسير ١٤٦، سراج القارئ ٣٢٩، البدور الزاهرة ٢/ ٧٢٧، النفحات الإلهية ٥٣٠.

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على نصبه[1] لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مفعول به لفعل محذوف تقديره: سخّرنا، المصرَّح به في قوله: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُودَ الْجِبَالَ﴾ [الأنبياء: ٧٩]. أو قوله: ﴿فَسَخَّرْنَا لَهُ الرِّيحَ تَجْرِي بِأَمْرِهِ رُخَاءً﴾ [ص: ٣٦].

• الموضع المختَلَف فيه بين الرفع والنصب يُوجَّه على النحو الآتي[2]:

– من قرأ بالرفع جعله مبتدأ مؤخرًا، خبره الجار والمجرور قبله ﴿لِسُلَيْمَانَ﴾، أو قدّر مبتدأ محذوفًا مضافا إلى ﴿الرِّيحَ﴾، والأصل: ولسليمان تسخيرُ الريح، ثم حُذف المبتدأ وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه.

– من قرأ بالنصب جعله مفعولًا به لفعل محذوف تقديره: سخّرنا، كما ذُكر سابقًا.

يُلحظ أن تقديم الجارّ والمجرور ﴿لِسُلَيْمَانَ﴾، في الموضعين المذكورين – إلى جانب تعلّقهما بما سبقت الإشارة إليه – يفيد معنى بلاغيًا هو الاختصاص والحصر، أيْ إن الحقّ – سبحانه وتعالى – اختص سليمان عليه السلام دون سواه بالريح تجري بأمره رخاءً.

اللفظ الثاني: ﴿أَرْبَعَ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿وَيَدْرَؤُا عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ﴾ [النور: ٨]. واختلفوا فيه بين النصب والرفع في قوله تعالى: ﴿فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ﴾[النور:٦]. إذْ قرأ حفص والأخوان بضم العين، بينما قرأ باقي السبعة

(١) ذكر العكبري قراءة (الريحُ) هنا بالرفع على الاستئناف دون أن ينسبها، بينما ذكر السمين نسبتها إلى ابن هرمز وأبي بكر عن عاصم.

ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١١٢، الإملاء ٤/ ١١، الدر المصون ٥/ ١٠٣.

(٢) ينظر: الدر المصون ٥/ ٤٣٤، غيث النفع ٣٢٧، تفسير الجلالين ٣/ ٤٦٣، الفتوحات الإلهية ٣ / ٤٦٣، ما انفرد به كل من القراء السبعة ٦٥.

بفتحها[١].

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على نصبه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مفعول به للفعل السابق عليه ﴿تَشْهَدَ﴾.

• الموضع المختَلَف فيه بين النصب والرفع يُوجّه على النحو الآتي[٢]:

– من قرأ بالنصب فعلى المصدر أو المفعول المطلق[٣]، وناصبه ﴿فَشَهَٰدَةُ﴾، من باب إعمال المصدر المضاف إلى فاعله[٤]، وفي الكلام – حينئذ– حذفٌ للمبتدأ، والتقدير: فالواجبُ أو الحكمُ شهادةُ أحدهم أربع شهادات، أو حذفٌ للخبر، والتقدير: فشهادةُ أحدهم أربع شهادات دَرْءٌ لحدّه.

– من قرأ بالرفع فعلى الخبر، ومبتدؤه ﴿فَشَهَٰدَةُ أَحَدِهِمْ﴾.

اللفظ الثالث: ﴿ثَلَٰثَ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ ٱلَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُكُمْ وَٱلَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا۟ ٱلْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ [النور: ٥٨]. واختلفوا فيه بين النصب والرفع في قوله

---

(١) قال الشاطبي: .... وأَرْبَعُ أَوَّلَا
صِحَابٌ ....

ينظر: التبصرة ٦٠٩، التيسير ١٣١، إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٧٤، غيث النفع ٣٠٢، النشر ٢/ ٣٣٠، البدور الزاهرة ٢/ ٦١٣، النفحات الإلهية ٤٩٦.

(٢) ينظر: الإملاء ٤/ ٧٠، البحر المحيط ٦/ ٤٣٤، الدر المصون ٥/ ٢١٠، غيث النفع ٣٠٢، الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٠٩، النفحات الإلهية ٤٩٦.

(٣) كل ما انتصب على المفعولية المطلقة فإنه يُسمّى عند النحاة مصدرًا (اللُّباب ١/ ٢٦١).

(٤) لا خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمال المصدر المضاف، وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكثر، كما يقول ابن هشام؛ «لأن نسبة الحدث لَمَن أوجده أظهرُ من نسبته لمن أُوقع عليه، ولأن الذي يظهر حينئذٍ إنما هو عمله في الفضلة».

شرح شذور الذهب ٣٨٢، وينظر: شرح المفصل ٦/ ٥٩، المساعد على تسهيل الفوائد ٢/ ٢٣٤، شرح التصريح ٢/ ٥، ضياء السالك ٣/ ٥، النحو العربي ٢/ ١٨٥.

تعالى: ﴿ثَلَٰثُ عَوْرَٰتٍ لَّكُمْ﴾ [النور: ٥٨]. إذْ قرأ شعبة والأخوان بالنصب، بينما قرأ باقي السبعة بالرفع(١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على نصبه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو ظرفٌ زماني، عامله ﴿لِيَسْتَـْٔذِنكُمُ﴾.

• الموضع المختَلَف في قراءته يصاحبُ توجيهاته الإعرابية تغيّرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء(٢) الوقف على ﴿صَلَوٰةِ ٱلْعِشَآءِ﴾، فقال الأشموني والأنصاري: كاف على قراءة وليس بوقف على أخرى، وفي الفواصل وعند الداني: كاف.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿ٱلْعِشَآءِ﴾ من طريقين:

أحدهما: في قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحفص بالرفع باحتساب ﴿ثَلَٰثُ﴾ على أحد توجيهين:

الأول: أن ﴿ثَلَٰثُ﴾ مبتدأ خبره شبه الجملة بعده ﴿لَّكُمْ﴾ (٣).

الثاني: أن ﴿ثَلَٰثُ﴾ خبر لمبتدأ محذوف، وتقديره: هذه ثلاث عورات، أو هذه ثلاثة أوقات عورات، وحُذِف المضاف اتساعًا، ولم يذكر ابن الأنباري غيره في هذه القراءة(٤).

---

(١) قال الشاطبي: وثَانٍ ثَلاثَ ارفَعْ سِوَى صُحْبَةٍ وقِفْ وَلَا وَقْف قَبلَ النَّصْبِ إِنْ قُلْتَ أُبدِلَا
ينظر: التبصرة ٦١٢، التيسير ١٣٢، الإقناع ٧١٣، سراج القارئ ٣٠٥، النشر ٢/ ٣٣٣، القراءات وأثرها ٢/ ٢٦٧.

(٢) المكتفى ٢٦٦، المقصد ٢٧٠، منار الهدى ٢٧٠، الفواصل والوقف ٢٧.

(٣) إعراب القرآن ٣/ ١٤٦، الحجة في القراءات ٢٦٤، المكتفى ٢٦٦، فتح القدير ٤/ ٦٥.

(٤) البيان ٢/ ١٩٩.

والآخر: باحتساب ﴿ثَلَٰثَ﴾ – في قراءة حمزة والكسائي وأبي بكر بالنصب – مفعولًا به لفعل محذوف، أي: احذروا ثلاث عورات، أو: اتقوا أوقات ثلاث عورات(١).

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿ثَلَٰثَ﴾ – في قراءة النصب أيضًا – بدلًا من قوله ﴿ثَلَٰثَ مَرَّٰتٍ﴾ ولم يذكر الزمخشري غيره(٢)، والمعنى: أن المرات الثلاث هي نفس العورات. وعلى هذا لا حذف، كما قدر أبو البقاء وغيره: أوقات ثلاث عورات، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه(٣).

ومن الثابت أنه لا يوقف على المبدل منه دون البدل؛ لأن الكلام لا يتم بذكر المبدل منه قبل ذِكر البدل، لما بينها من الارتباط، ولأنَّ المعتبر في الكلام هو مجموعُهما.

والقول القائل: البدل ثانٍ يقدَّر في موضع الأول ليس إلا افتراضًا الهدفُ منه تبيينُ الفرق بين البدل وبقيَّة التوابع(٤).

وإلى امتناع الوقف في قراءة النصب أشار الشاطبيُّ في البيت المذكور سابقًا.

وإذا قيل: قد وقع في القرآن مواضع جاز فيها الوقف على المبدل منه قبل ذِكْر البدل كقوله تعالى: ﴿ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [الفاتحة: ٥-٦].

وقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الشورى: ٥٢-٥٣].

وقوله: ﴿كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ۝١٥ نَاصِيَةٖ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٖ﴾ [العلق: ١٥-١٦].

---

(١) غيث النفع ٣٠٤، فتح القدير ٤/ ٦٥، النفحات الإلهية ٥٠٠.

(٢) الكشاف ٣/ ٧٥.

(٣) الإملاء ٤/ ٨٨.

(٤) التوابع بين القاعدة والحكمة ١٨٢.

قلت: سوّغ ذلك كونُه رأسَ آية، أمَّا موضع الشاهد هنا فليس برأس آية بإجماع العادِّين[1].

اللفظ الرابع: ﴿وَٱلْحَقَّ﴾:

اتفق السبعة على نصبه في قوله تعالى: ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ [ص: ٨٤].واختلفوا فيه بين النصب والرفع في قوله تعالى: ﴿قَالَ فَٱلْحَقُّ﴾ [ص: ٨٤].إذْ قرأ عاصم وحمزة بالرفع، بينما قرأ باقي السبعة بالنصب[2].

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق عليه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو مفعول به مقدَّم[3] على فعله ﴿أَقُولُ﴾.

• الموضع المختَلَف في قراءته يصاحبُ توجيهاتِه الإعرابية تغيّرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء[4] الوقف على ﴿فَٱلْحَقُّ﴾ فقال الأنصاري: كاف، وفي الفواصل جائز، ولم يحدِّد نوعَه الداني والأشموني.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿فَٱلْحَقُّ﴾ من طريقين:

أحدهما: في قراءة عاصم وحمزة بالرفع باحتسابه على أحد توجيهين:

الأول: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: فالحقُّ مني، كما قال تعالى: ﴿ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ [آل عمران: ٦٠]، أو خبره الجملة من قوله ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، وعليه فلا وقف،

---

(١) الدر المصون ٥/ ٢٣٤، غيث النفع ٣٠٤، الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٣٧.

(٢) قال الشاطبي: وَفَالحَقُّ في نَصْرٍ ....

ينظر: التبصرة ٦٥٧، الكشف ٢/ ٢٣٤، التيسير ١٥٢، سراج القارئ ٣٣٧، غيث النفع ٣٣٨، النشر ٢/ ٣٦٢، القراءات وأثرها ٢/ ٢٨٥.

(٣) لتقديم المفعول به على الفعل أغراض بلاغية، تُفهم من السياق، أهمها: الاختصاص، المدح، التحذير .... إلخ (ينظر: النحو العربي ١/ ٤٠٨).

(٤) المكتفى ٣٠٨، المقصد ٣٣١، منار الهدى ٣٣١، الفواصل والوقف ٣٢.

وحينئذ تكون الجملة من قوله ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ معترضةً بين المبتدأ وخبره.

الثاني: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير فأنا الحق، أو: قولي الحق.

والآخر: باحتساب ﴿فَالحَقَّ﴾ – في قراءة باقي السبعة بالنصب – منصوبًا بفعل محذوف، والتقدير: الزموا أو اتَّبِعوا أو اسمعوا الحق.

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿فَالحَقَّ﴾ – في قراءة النصب – منصوبًا على حذف حرف القسم، إذْ هو مقسم به، وجوابه الجملة من قوله﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، ويكون قوله ﴿وَٱلْحَقَّ أَقُولُ﴾ معترضًا بين القسم وجوابه، ولم يذكر الزمخشري في هذه القراءة غيره(١).

❖ الصورة الخامسة: النَّظير متَّفَق على جرّه بالحرف في موضع، مختَلَف فيه بين الرفع والجرّ بالحرف في موضعين:

يمثلها لفظ الجلالة:

حيث اتفق السبعة على جرّه باللام في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٥]، بينما اختلفوا فيه بين الرفع والجرّ باللام في قوله تعالى: ﴿ سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴾، ﴿سَيَقُولُونَ لِلَّهِۚ قُلۡ فَأَنَّىٰ تُسۡحَرُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩] إذْ قرأ أبو عمرو ﴿اللهُ﴾ بالألف ورفْع الهاء، بينما قرأ باقي السبعة بغير ألف مع كسر اللام وجرّ الهاء ﴿لِلَّهِۚ﴾ (٢).

---

(١) الكشف ٢/ ٢٣٤، الكشاف ٣/ ٣٨٤، الإقناع ٧٤٩، البيان ٢/ ٣١٩، ٣٢٠، الإملاء ٤/ ٢٦١، الدر المصون ٥/ ٥٤٦، تفسير القرآن العظيم ٤/ ٤٧، الفتوحات الإلهية ٣/ ٥٨٧، فتح القدير ٤/ ٥٥٩، النفحات الإلهية ٥٤٤.

(٢) قال الشاطبي: وفي لَامِ لِلّهِ الأَخيرَيْن حَذْفُها وفي الهاءِ رَفْعُ الجرِّ عَنْ وَلَدِ العَلَا

ينظر: التبصرة ٦٠٦، التيسير ١٣٠، سراج القارئ ٣٠٠، غيث النفع ٣٠١، النشر ٢/ ٣٢٩، البدور الزاهرة ٢/ ٦٠٧، النفحات الإلهية ٤٩٣.

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على جرّه باللام جاء مطابقًا لفظًا ومعنًى لما ورَدَ في السؤال: ﴿لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ﴾؟ قال السمين: «ولو حَذفتَ اللام من الجواب لجاز؛ لأنه لا فرق بين: لمن الأرض، ومَن ربّ الأرض، إلا أنه لم يَقرأ به أحد»(١).

• الموضعان المختَلَف في قراءتهما يُقرآن بغير لام – عند أبي عمرو – حَملًا على اللفظ؛ لأن المسئول عنه مرفوعُ المحلّ، وهو ﴿مَن﴾ في قوله: ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ﴾ – ﴿مَنْ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ﴾. وقد جاء جوابه مرفوعًا مطابقًا له لفظًا، وهكذا رُسِم الموضعان في مصاحف البصرة.

قال الفرّاء: «وهو في العربية أَبْيَنُ؛ لأنه مردودٌ مرفوعٍ، ألا ترى أنّ قوله: ﴿مَن رَّبُّ﴾ مرفوع لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به»(٢).

وعند باقي السبعة يقرآن باللام؛ حملًا على المعنى؛ لأنه لا فرق بين: ﴿مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ولمن السموات(٣).

(١) الدر المصون ٥/ ١٩٨. ويُنظر: الكشاف ٣/ ٤٠.

وأنبّه على أن العكبريّ ذكر قراءةً في هذا الموضع من غير لام الجرّ، دون أن ينسبها؛ حملًا على المعنى. (ينظر: إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٦٥، الإملاء ٤/ ٦٣).

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢٤٠.

(٣) إعراب القراءات الشواذ ٢/ ١٦٦، الإملاء ٤/ ٦٤، البحر المحيط ٦/ ٤١٧، الدر المصون ٥/ ١٩٨، تفسير الجلالين ٣/ ٢٠٠، الفتوحات الإلهية ٣/ ٢٠٠.

المبحث الثاني
النَّظير فِعْلاً

في ضَوْء ما ذكرتُه في مقدِّمة البحث فإنّ هذا المبحث يحتوي خمسة ألفاظ، وقعت في تسعة وعشرين موضعًا في كتاب الله ﷻ، تمّ تقسيمها إلى أربع صُوَرٍ، على النحو الآتي:

❖ **الصورة الأولى: النَّظير متَّفَق على رفعه في موضعين، مختَلَف فيه بين الرفع والنصب في ستة مواضع:**

يمثّلها لفظ: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ المسبوق بـ ﴿ كُن ﴾ (١):

حيث اتفق السبعة على رفعه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ ۖ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٥٩]، وقوله: ﴿وَيَوْمَ يَقُولُ كُن فَيَكُونُ ۚ قَوْلُهُ ٱلْحَقُّ ۚ وَلَهُ ٱلْمُلْكُ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ﴾ [الأنعام: ٧٣].

بينما اختلفوا فيه بين الرفع والنصب في ستة مواضع(٢)، أربعة منها انفرد ابن عامر بنصبها، وقرأها باقي السبعة بالرفع، وهي:

- قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧].
- وقوله: ﴿إِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧، مريم: ٣٥].
- وقوله: ﴿فَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [غافر: ٦٨].

والموضعان الباقيان قرأهما ابن عامر والكسائي بالنصب، بينما قرأهما باقي

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٦٤٠ – ٦٤١.

(٢) قال الشاطبي: ..... وكُنْ فَيَكُونُ النَّصْبُ في الرَّفْعِ كُفِّلَا
وفي آل عمرانٍ في الأُولَى ومَريم وفي الطَّوْلِ عنْهُ وهْوَ باللَّفْظِ أُعْمِلَا
وفي النَّحلِ مَعْ يس بالعطْفِ نَصْبُهُ كَفَى راويًا وانْقَادَ معْناهُ يَعْمَلَا

ينظر: التبصرة ٤٢٨، المفردات السبع ٣١٠، التيسير ٦٥، الإقناع ٦٠٢، سراج القارئ ١٥٥، النشر ٢/ ٢٢٠، النفحات الإلهية ٢٩٢.

السبعة بالرفع، وهما:

- قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾ [النحل: ٤٠].
- وقوله: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[يس: ٨٢].

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• موضع آل عمران المتَّفَق عليه لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون.

• موضع الأنعام له توجيهات إعرابية يترتّب عليها تغيّرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء[1] الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ ، فقال الداني: تام، وقال الأشموني والأنصاري: حسن.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾، باحتساب ﴿قَوْلُهُ﴾ مبتدأ، وفي خبره قولان:

الأول: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ ، أخبر -سبحانه وتعالى- عن قوله بأنه لا يكون إلا حقًّا.

الثاني: ﴿يَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾، وعلى هذا: ﴿ٱلْحَقُّ﴾ نعتٌ للمبتدأ، و ﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ جملةٌ معترضة بين المبتدأ وخبره، فلا موضع لها من الإعراب.

ويمتنع الوقف باحتساب ﴿قَوْلُهُ﴾ على أحد توجيهين:

الأول: فاعل لقوله﴿فَيَكُونُ﴾ ، و ﴿ٱلْحَقُّ﴾نعت له.

الثاني: مبتدأ مؤخر خبره المقدم ﴿يَوْمَ يَقُولُ﴾ [2]. و﴿ٱلْحَقُّ﴾ نعت له أيضًا . ولم يذكر الزمخشري غيره[3].

---

(١) المكتفى ١٧٤، المقصد ١٣٣، منار الهدى ١٣٣.

(٢) إعراب القرآن ٢/ ٧٤، الإملاء ٢/ ٥٦٨، الدر المصون ٣/ ٩٨، الفتوحات الإلهية ٢/ ٤٧.

(٣) الكشاف ٢/ ٢٩، فتح القدير ٢/ ١٦٣.

• المواضع الأربعة التي انفرد ابن عامر بنصبها لها – أيضًا – توجيهاتٌ إعرابية يصاحبها تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء[١] أن الوقف على ﴿كُن﴾، فقال الداني: كافٍ، وقال الأشموني والأنصاري: جائز.

وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿كُن﴾ – في قراءة غير ابن عامر بالرفع – باحتساب ﴿يَكُونَ﴾ استئنافًا، أيْ: خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: فهو يكون، وهو المفهوم من قول سيبويه: «كأنه قال: إنَّما أمرُنا ذاك فيكونُ»[٢]. ويمتنع الوقف على ﴿كُن﴾ من طريقين:

أحدهما: في قراءة الرفع باحتساب ﴿يَكُونُ﴾ معطوفًا على ﴿يَقُولُ﴾

إذا قيل إنَّ الأمر على سبيل التمثيل، أيْ: إن الآية تمثيلٌ لتأثير قدرته – تعالى – في المقدورات عند تعلُّق إرادته بها، وتصويرٌ للسرعة، فرتّب المكونات على تكوينه من غير أن يكون هناك أمر ولا مأمور.

والظاهر أن الله – سبحانه– يقول هذا اللفظ ﴿كُن﴾ مرة واحدة، فيوجد الشيء على وَفْق ما أراد، وقد جاءت النصوص القرآنية تؤكد هذا، مثل قوله تعالى:

- ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢].
- ﴿وَمَآ أَمۡرُنَآ إِلَّا وَٰحِدَةٞ كَلَمۡحِۭ بِٱلۡبَصَرِ﴾ [القمر: ٥٠].

وقول الشاعر[٣]:

إذا ما أرادَ اللهُ أمرًا فإنّما يقولُ له كنْ قولةً فيكونُ

والآخر: في قراءة ابن عامر بالنصب باحتساب ﴿يَكُونَ﴾ جوابًا للأمر مراعاة للفظ، وقد ضعَّفه أبو البقاء[٤] لوجهين:

---

(١) المكتفى ١٢٧، ٢٣٢، المقصد ٤٧، منار الهدى ٤٧.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٩.

(٣) تفسير القرآن العظيم ١/ ١٧٢، فتح القدير ١/ ١٧١.

(٤) الإملاء ١/ ٢٤١. وينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٩٨، إعراب القرآن ٢/ ٣٩٦، مفاتيح الغيب

الأول: أنّ ﴿كُن﴾ ليس بأمر على الحقيقة، إذ ليس هناك مخاطب به، وإنما المعنى على سرعة التكوُّن، يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوُّن لا يُردُّ على الموجود لأن الموجود متكوِّن، ولا يردُّ على المعدوم لأنه ليس بشيء، ولفظ الأمر يَرِدُ ولا يُراد به حقيقة الأمر، بل معناه الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [مريم: ٧٥]. أيْ: يمدُّ. وإذا كان معناه الخبر لم ينتصب في جوابه بالفاء إلا ضرورة، كقول المغَيْرة بن حِبناء[(١)]:

سَأترُكُ منزِلي لِبَني تميمٍ وأَلحقُ بالحِجازِ فأَستَريحَا

الثاني: أنّ جواب الأمر لابد أن يخالف الأمر، إما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، فمثال ذلك قولك: اذهب ينفعك زيد، فالفعل والفاعل في جواب الأمر غيرهما في الأمر، وقولك: اذهب يذهب زيد، فالفعلان متَّفَقان والفاعلان مختَلَفان، وقولك: اذهب تنتفع، فالفاعلان متَّفَقان والفعلان مختَلَفان، أمَّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهب تذهب، والعلة فيه أن الشيء لا يكون شرطًا لنفسه.

• موضعا النحل ويس مَنْ قرأهما بالرفع فعلى الاستئناف، أي: فهو يكون، ومَنْ قرأهما بالنصب فعطفًا على ﴿يَقُولَ﴾، وبه صَرّح الشاطبي.

❖ الصورة الثانية: النَّظير متَّفَق على كونه متعديًا لمفعول واحد في موضع، مختَلَف فيه بين كونه متعديًا لمفعول واحد أو متعديًا لمفعولين في موضع.

يمثلها لفظ: ﴿لَتَرَوُنَّ﴾:

حيث اتفق السبعة على كونه متعديًا لمفعول واحد في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَتَرَوُنَّهَا عَيْنَ

٤/ ٣٧٢، المحرر الوجيز ١/ ٤٦٣، الدر المصون ١/ ٣٥٤، همع الهوامع ٢/ ١٦، الفتوحات الإلهية ١/ ٩٩، ٤/ ٢٣، انفرادات القراء السبعة ٢٩٦.

(١) من شواهد سيبويه، والشاهد فيه، (نصب) (أستريح) بعد الفاء في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي أو الطلب، ويروى: لأستريحا، فلا ضرورة فيه [الكتاب ٣/ ٣٩].

﴿ٱلۡيَقِينِ﴾ [التكاثر: ٧]. بينما اختلفوا فيه بين كونه متعديًا لمفعول واحد أو متعديًا لمفعولين في قوله تعالى: ﴿لَتَرَوُنَّ ٱلۡجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦].

إذْ قرأ ابن عامر والكسائي ﴿لَتُرَوُنَّ﴾ بضمّ التاء، على البناء للمجهول، بينما قرأ باقي السبعة ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ بفتح التاء، على البناء للمعلوم(١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على كونه متعديًا لمفعول واحد لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو جواب قسم، والمقسَم به مقدّر. ولما كان الفعل المحلوف عليه مثبتًا مستقبَلًا لزمته اللام والنون.

يقول سيبويه: «فإذا حلفتَ على فعل غير منفيّ لم يقع لزمته اللامُ، ولزمت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة»(٢).

والفعل هنا ثلاثي (رأى) متعدٍّ لمفعول واحد هو ضمير الغيبة (ها)؛ لأنّ الرؤية بصرية، وأصل الكلام: والله لتَرْ أيُونَنَّها، إلا أنه قد تمّ فيه(٣):

- حَذْفُ المقَسَم به.
- نَقْلُ حركة الهمزة (عين الكلمة) إلى الراء الساكنة قبلها.
- قَلْبُ الياء (لام الكلمة) ألفًا؛ لتحرّكها وانفتاح ما قبلها، ثم حَذْفُها لالتقاء الساكنين (الألف وواو الضمير).
- ضَمُّ واو الضمير؛ دلالة على المحذوف.

---

(١) قال الشاطبي: وَتَا تَرَوُنَّ أَضْمُمْ فِي الأولى كَمَا رِسَا .....

ينظر: التبصرة ٧٣١، التيسير ١٨٢، سراج القارئ ٣٩٢، غيث النفع ٣٩٣، النشر ٢/ ٤٠٣، البدور الزاهرة ٢/ ٩٨٦، النفحات الإلهية ٥٩٨.

(٢) الكتاب ٣/ ١٠٤. وينظر: المقتضب ٢/ ٣٣٠، شذا العرف ٧١.

(٣) الإملاء ٢/ ١٦٧، الدر المصون ٢/ ٢٧٨، تفسير الجلالين ٤/ ٥٨١، الفتوحات الإلهية ٤/ ٥٨١، النفحات الإلهية ٥٩٨.

- حَذْف نون الرفع؛ لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد الثقيلة).

• الموضع المختَلَف فيه يوجَّه على النحو الآتي:

- من قرأ ﴿لَتَرَوُنَّ﴾ على البناء للمعلوم فتوجيهه كما سبق، غير أنّ المفعول به اسم ظاهر ﴿ٱلْجَحِيمَ﴾.

- من قرأ ﴿لَتُرَوُنَّ﴾على البناء للمجهول ففعله (أرى) متعدّ إلى مفعولين، قام الأول مقام الفاعل، وبقي الثاني منصوبًا[1]، وأصل الكلام: والله لأُرِيَنّكم الجحيمَ، تحوّل ضمير النصب (الكاف) الواقع مفعولًا به أول إلى ضمير الرفع (الواو)، ليصير نائب فاعل، مع الحفاظ على لغة الخطاب[2].

❖ **الصورة الثالثة: النَّظير متَّفَق على تذكيره في مواضع، مختَلَف فيه بين التذكير والتأنيث في موضع واحد (فيها لفظان):**

اللفظ الأول: ﴿يُقْبَلُ﴾:

اتفق السبعة على تذكيره في ثلاثة مواضع[3]، منها قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ [البقرة: ١٢٣]. واختلفوا فيه بين التذكير والتأنيث في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَٰعَةٌ﴾[البقرة: ٤٨].

إذْ قرأ ابن كثير وأبو عمرو بتاء التأنيث، بينما قرأ باقي السبعة بياء التذكير[4].

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• المواضع المتَّفَق عليها لا يجوز فيها إلا ياء التذكير؛ لأن الفاعل مذكَّر.

---

(١) ينظر: الدر المصون ٦/ ٥٦٥.

(٢) قيل: هو خطاب للمشركين خاصة، وقيل: هو الخطاب للناس. (ينظر: كشف المعاني ٢٠٧).

(٣) البقرة: ١٢٣، آل عمران: ٨٥، ٩١.

(٤) قال الشاطبي: ويُقْبَلُ الأولَى أَنَّثُوا دُونَ حَاجِزٍ .....

ينظر: التبصرة ٤٢٠، التيسير ٦٣، المحرر الوجيز ١/ ٢٨٢، سراج القارئ ١٥٠، غيث النفع ١١٣، النشر ٢/ ٢١٢، البدور الزاهرة ١/ ٦٨، النفحات الإلهية ٢٨١.

• الموضع المختَلَف فيه وجهاه صحيحان، قال السمين: «وقُرئ ﴿ يُقْبَلُ ﴾ بالتذكير والتأنيث، فالتأنيث للفظ، والتذكير لأنه مؤنث مجازيّ، وحسَّنه الفصل» (١).

قال العكبري: «و﴿يُقْبَلُ﴾ يُقرأ بالتاء لتأنيث الشفاعة، وبالياء لأنه غير حقيقي، وحسَّن ذلك الفصل»(٢).

اللفظ الثاني: ﴿يَسْتَوِي﴾:

اتفق السبعة على تذكيره في اثنيْ عشر موضعًا(٣)، منها قوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ [الأنعام:٥٠-الرعد:١٦]. واختلفوا فيه بين التذكير والتأنيث في قوله تعالى: ﴿هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ [الرعد: ١٦].

إذْ قرأ شعبة والأخوان بياء التذكير، بينما قرأ باقي السبعة بتاء التأنيث(٤).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• المواضع المتَّفَق عليها لا يجوز فيها إلا ياء التذكير؛ لأن الفاعل مذكَّر (حقيقيّ أو مجازيّ).

• الموضع المختَلَف فيه وجهاه صحيحان؛ لأن الفاعل ﴿ٱلظُّلُمَٰتُ﴾ مجازيّ التأنيث، فيجوز في فعله ﴿يَسْتَوِي﴾ التذكير والتأنيث(٥).

---

(١) الدر المصون ١/ ٢١٥.

(٢) الإملاء ١/ ١٣٠، وينظر: البحر المحيط ١/ ١٩٠.

(٣) النساء: ٩٥، المائدة: ١٠٠، الأنعام: ٥٠، الرعد: ١٦، النحل: ٧٦، فاطر: ١٢، ١٩، ٢٢، الزمر: ٩، غافر: ٥٨، الحديد: ١٠، الحشر: ٢٠ (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ٣٧٣).

(٤) قال الشاطبي: .... هَلْ يَستَوِي صُحْبَةٌ تَلَا

ينظر: التيسير ١٠٨، سراج القارئ ٢٦٤، غيث النفع ٢٦٤، البدور الزاهرة ١/ ٤٤٨، النفحات الإلهية ٤٣٩.

(٥) شرح المفصّل ٥/ ٩٣، الدر المصون ٤/ ٢٣٧، شرح شذور الذهب ١٧٤، شرح التصريح ١/ ٤١٠، ضياء السالك ٢/ ٢٣، النحو العربي ١/ ٣٧١.

❖ **الصورة الرابعة: النَّظير متَّفَق على كونه نهيًا في موضع، مختَلَف فيه بين كونه نهيًا أو إخبارًا في موضع:**

يمثّلها لفظ: ﴿يُشْرِكْ﴾:

حيث اتفق السبعة على كونه نهيًا في قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا﴾ [الكهف: ١١٠]. بينما اختلفوا فيه بين كونه نهيًا أو إخبارًا في قوله تعالى: ﴿قُلِ ٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا لَبِثُواْ لَهُۥ غَيْبُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ أَبْصِرْ بِهِۦ وَأَسْمِعْ مَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِيٍّ وَلَا يُشْرِكُ فِى حُكْمِهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٢٦].

إذْ قرأ ابن عامر ﴿ولا تُشركْ﴾ على النهيّ، بينما قرأ باقي السبعة ﴿وَلَا يُشْرِكُ﴾ إخبارًا[(١)].

يُفهم مما سبق ما يأتي:

• الموضع المتَّفَق على كونه نهيًا لا خلاف في توجيهه؛ إذ هو معطوف على الأمر السابق عليه ﴿فَلْيَعْمَلْ﴾[(٢)].

• الموضع المختَلَف فيه بين كونه نهيًا أو إخبارًا يُوجَّه على النحو الآتي[(٣)]:

- في قراءة ابن عامر نهي معطوف على الأمر الذي بدأت به الآية ﴿ قُلْ ﴾، والخطاب فيهما لرسول الله ﷺ وكل فرد من أمته.

- في قراءة باقي السبعة إخبار عن الله ﷻ.

والقراءتان تتلاقيان حول معنى واحد هو تفرّده – سبحانه وتعالى – بالحكم؛ إذ هو القائل: ﴿لَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [القصص: ٨٨].

---

(١) قال الشاطبي: ..... وتُشْرِكْ خِطَابٌ وهْوَ بالجزْمِ كُمِّلَا

ينظر: التبصرة ٥٧٤، التيسير ١١٦، المحرر الوجيز ١/ ٢٨٢، سراج القارئ ٢٧٨، غيث النفع ٢٧٨، النشر ٢/ ٣١٠، البدور الزاهرة ٢/ ٥٢٠، النفحات الإلهية ٤٥٩.

(٢) الدر المصون ٤/ ٤٨٧.

(٣) الإملاء ٣/ ٥١٤، الدر المصون ٤/ ٤٤٨، ما انفرد به كل من القراء السبعة ١٦٢.

المبحث الثالث
النَّظير حَرْفًا

ينحصر هذا المبحث في لفظين، وقعا في أحد عشر موضعًا في القرآن الكريم، ولكلِّ لفظ صورةٌ تمثّله، على النحو الآتي:

❖ **الصورة الأولى: النَّظير كُسِرَت فيه همزة (إنّ) اتفاقًا في موضعين، واختُلِف فيها بين كسرها وفتحها في موضع:**

يمثّلها لفظ: ﴿إِنَّ﴾:

حيث اتفق السبعة على كسر همزة (إن) في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [آل عمران: ٥١]. وقوله سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [الزخرف: ٦٤].

بينما اختلفوا بين كسر الهمزة وفتحها في قوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ [مريم: ٣٦].

إذْ قرأ الكوفيون وابن عامر بكسر همزة ﴿إِنَّ﴾، بينما قرأ باقي السبعة بفتحها (١).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- موضع آل عمران كُسِرت فيه همزة ﴿إِنَّ﴾ لأحد سببين:

– الاستئناف، باحتساب قوله: ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾ [آل عمران: ٥٠]. تأكيدًا لقوله: ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾ [آل عمران: ٤٩]. ولم يذكر أبو البقاء غيره(٢)، قال: «هذا تكرير للتوكيد، لأنه قد سَبَق هذا المعنى في الآية التي قبلها».

---

(١) قال الشاطبي: وكَسْرُ وأَنَّ اللهَ ذَاكٍ ....

ينظر: التيسير ١٢١، الإقناع ٦٩٦، سراج القارئ ٢٨٥، غيث النفع ٢٨٥، النفحات الإلهية ٤٧٢.

(٢) الإملاء ٢/ ٧٣، وينظر: المحرر الوجيز ٣/ ١٣٥.

- إضمار قَوْلٍ بدلٍ من آية، في قوله ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾، و﴿إِنَّ﴾ وما في حيّزها مقول للقول المضمر، وحينئذ يكون قوله ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ﴾ اعتراضًا بين البدل والمبدل منه.

وإضمار القول باحتساب ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾ تأسيسًا لقوله: ﴿أَنِّى قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾.

قال أبو حيّان[1]: «ظاهر اللفظ أن يكون قوله: ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ للتأسيس لا للتوكيد لقوله ﴿قَدْ جِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾. وتكون هذه الآية قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ﴾؛ لأن هذا القول شاهد على صحة رسالته؛ إذ جميع الرسل كانوا عليه، لم يختلفوا فيه، وجُعِل هذا القولُ آيةً وعلامة؛ لأنه رسول كسائر الرسل، حيث هداه للنظر في أدلة العقل والاستدلال، وكَسْرُ إنَّ على هذا القول لأن قبلها قولًا محذوفًا، وذلك القولُ بدلٌ من الآية، ويجوز أن يكون ﴿وَجِئْتُكُم بِـَٔايَةٍ﴾ كُرّرت على سبيل التوكيد».

• موضع الزخرف كُسِرت فيه همزة ﴿إِنَّ﴾ للاستئناف فحسب.

تنبيه: انفرد هذا الموضع بزيادة (هو) بعد لفظ الجلالة؛ لأن «آية آل عمران ومريم تقدَّم فيها من الآيات الدالة على توحيد الربّ -تعالى- وقدرته وعبودية المسيح له ما أغنى عن التأكيد، وفي الزخرف لم يتقدم مثل ذلك؛ فناسب توكيد انفراده بالربوبية وحده»[2].

• موضع مريم له توجيهات إعرابية يترتّب عليها تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء، فقد ذكر القراء[3] الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ ، فقالوا: تام، ولم يحدَّد نوعه في الفواصل.

(١) البحر المحيط ٢/ ٤٦٩، وينظر: الكشاف ١/ ٤٣٢، الدر المصون ٢/ ١١١.

(٢) كشف المعاني ٧٨.

(٣) المكتفى ٢٤٤، المقصد ٢٣٨، منار الهدى ٢٣٨، الفواصل والوقف ٢٤.

تفصيل ذلك على النحو الآتي:

يجوز الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ من طريقين:

أحدهما: في قراءة الكوفيين وابن عامر بكسر همزة ﴿إِنَّ﴾ باحتساب الجملة من قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ مستأنفة، ويؤيدها قراءة أُبَيّ: (إن الله) بالكسر دون واو.

والآخر: في قراءة باقي السبعة بفتح همزة ﴿أن﴾ باحتساب المصدر المؤول من قوله ﴿وأن الله ربي وربكم﴾ على أحد الأوجه الآتية:

الأول: أنه في موضع رفع خبرًا لمضمر، والتقدير: والأمر أنّ الله ربي وربكم.

الثاني: أنه في موضع نصب مفعولًا به لفعل محذوف، والتقدير: واعلموا أن الله...

الثالث: أنه في موضع نصب بحذف الخافض، والجار والمجرور متعلقان بـ ﴿فَٱعْبُدُوهُ﴾ والمعنى: ولوحدانية الله – تعالى – في الربوبية اعبدوه وأطيعوه، ولم يذكر الزمخشري غيرَه في هذه القراءة(١).

ويمتنع الوقف على ﴿فَيَكُونُ﴾ من طريقين:

أحدهما: في القراءة بفتح همزة ﴿أن﴾ باحتساب المصدر المؤول من قوله: ﴿وأن الله ربي وربكم﴾ في موضع جر عطفًا على ﴿بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ﴾، وقد ذكر النحاس والسمين جميع الأوجه المتقدمة(٢).

والآخر: في القراءة بكسر همزة ﴿إِنَّ﴾ باحتساب الجملة من قوله ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ في موضع نصب عطفًا على جملة مقول القول ﴿إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ﴾(٣).

---

(١) الكشاف ٢/ ٥٠٩.

(٢) إعراب القرآن ٣/ ١٧، ١٨، الدر المصون ٤/ ٥٠٦، ٥٠٧.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/ ٥٧، الإملاء ٣/ ٥٥٧، الدر المصون ٤/ ٥٠٦، الفتوحات الإلهية ٣/ ٦٢، القراءات وأثرها ٢/ ٥٧.

والوجهان الأخيران غير مستبعدَيْن وإن طال الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه؛ لأنهما من جملة ما نطق به المسيح عليه السلام .

❖ **الصورة الثانية: النَّظير متَّفَق على أنه مسبوق بـ (لا) في سبعة مواضع، مختَلَف فيه بين كونه مسبوقًا بـ (لا) أو (لَ) في موضع:**

يمثّلها لفظ: ﴿لَآ﴾:

حيث اتفق السبعة على أنه سابق (أُقسم) في سبعة مواضع(١)، منها قوله تعالى: ﴿وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾ [القيامة: ٢].

بينما اختلفوا فيه بين كونه (لَا) أو (لَـ) في قوله تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ [القيامة: ١].

إذْ قرأ ابن كثير بخلف عن البزّيّ بحذف الألف بعد اللام (لَأُقْسِمُ)، بينما قرأ باقي السبعة بإثبات الألف بعد اللام (لَا أُقْسِمُ)، وهو الطريق الثاني للبزّيّ(٢).

يُفهم مما سبق ما يأتي:

- مَن قرأ بحذف الألف بعد اللام ﴿لَأُقْسِمُ﴾ففي اللام وجهان:

– أن تكون لام ابتداء تفيد التوكيد؛ قال أبو البقاء: دخلت على الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحۡكُمُ بَيۡنَهُمۡ﴾ [النحل: ١٢٤](٣). ومعنى هذا أنّ الحرفَ الناسخ واسمَه محذوفان، والتقدير: إني لأقسم، «إذ قد يُحذف الحرف

---

(١) منها خمسة مواضع ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [الواقعة ٧٥، الحاقة ٣٨، المعارج ٤٠، التكوير ١٥، الانشقاق ١٦] ومنها موضع﴿وَلَآ أُقۡسِمُ﴾ [القيامة ٢]، ومنها موضع ﴿لَآ أُقۡسِمُ﴾ [البلد ١] جميع هذه المواضع بإثبات الألف بعد اللام.

(٢) قال الشاطبي: وَقَصْرُ وَلَا هَادٍ بُخْلفٍ زَكا وفي الْـ قِيامةِ لَا الأُولَى وبِالحَالِ أُوِّلَا

ينظر: التبصرة ٧١٤، التيسير ١٧٦، سراج القارئ ٢٤٢، غيث النفع ٣٧٧، البدور الزاهرة ٢/ ٩٤٣، النفحات الإلهية ٤١٤.

(٣) الإملاء ٤/ ٤٣٢، وينظر: شرح المفصل ٩/ ٢٥، الدر المصون ٦/ ٤٢٥.

الناسخ مع معموليه أو أحدهما، ويظلّ ملحوظًا تتجه إليه النية؛ كأنه موجود. وأكثر ما يكون الحذف في إنّ المكسورة الهمزة، المشددة النون»[١].

وقال أبو حيان: «والأَولى عندي أنها لام أُشبعت فتحتها فتولَّدت منها ألف، وهذا وإن كان قليلًا فقد جاء نظيره في قوله ﴿فَٱجۡعَلۡ أَفۡـِٔدَةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ بياء بعد الهمزة وذلك في قراءة هشام، فالمعنى فلأقسم على تقدير مبتدأ محذوف، أي فلأنا أقسم»[٢].

– أن تكون واقعة في جواب قسم، والمقسَم به مقدّر، وجواب القسم إما أن يكون جملة اسمية مبتدؤها محذوف، والتقدير: والله لأنا أقسم، أو يكون جملة فعلية فعلها مضارع، والتقدير: والله لأقسم، ولم يؤكد الفعل بالنون لأنه من أفعال الله –تعالى– وهي حقّ وصِدق غَنيّة عن التأكيد، كأنها وقعت، فلم تحتجْ إلى النون»[٣].

• من قرأ بإثبات الألف بعد اللام (لَا أُقْسِمُ) ففي اللام –أيضًا– وجهان:

– أن تكون زائدة لتأكيد معنى القسَم، كما زيدت في﴿لِّئَلَّا يَعۡلَمَ أَهۡلُ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [الحديد: ٢٩]. لتأكيد وجوب العلم[٤].

– أن تكون نافية لكلام مقدَّر[٥] مفهوم من نهاية سورة المدثِّر وبداية سورة القيامة، وتقديره: لا يصحّ تكذيبُهم بيوم الدين ولا إنكارُهم البعث يوم القيامة. ثم

(١) النحو الوافي ١/ ٦٤١.

(٢) البحر المحيط ٨/ ٢١٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٥، الإملاء ٤/ ٤٣٢، الدر المصون ٦/ ٤٢٥، النفحات الإلهية ٤١٤، انفرادات القراء السبعة ٣١٥.

(٤) ينظر: الأزهية ١٥٣، الإملاء ٤/ ٤٣١، الدر المصون ٢/ ٣٨٥، ٦/ ٤٢٤، الفتوحات الإلهية ٤/ ٤٤٥، انفرادات القراء السبعة ٣١٦.

(٥) لا يُقال: إنها نافية للقسم بعدها؛ لسببين:

أحدهما: تعارُض القراءتين.

استأنف – سبحانه – مقسِمًا بيوم القيامة وبالنفس اللوامة أنه قادر على جمْع عظام الإنسان وتسوية بنانه.

وفي هذين الوجهين يقول ابن الشّجريّ: «إن بعض النحويين أنكر أن تكون (لا) زائدة في قوله ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ قال لأنّ زيادة الحرف تدلّ على اطّراحه، وكونه في أول الكلام يدلّ على قوة العناية به، فلا يجوز أن يكون مطّرحًا معنيًّا به في حالة واحدة؛ وإذا قبحُ الجمع بين اطّراحه والعناية به لم يجز أن نجعل ﴿لَآ﴾ في هذه الآية زائدة، وجعلناها نافية ردًّا على مَن جَحد البعث وأَنكر القيامة»[1].

❁ ❁ ❁

– الآخر: هذا النوع من أساليب القسم في المواضع المذكورة، مسبوق بحقائق ثابتة، يناسبها القسم، موصوف بأنه قسم صريح، قال عنه ربنا: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ ٧٥ وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾ [الواقعة ٧٥-٧٦].

(١) الأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٠.

الخـاتمة

لله -وحده- الحمدُ؛ فبنعمته تتمّ الصالحات، وأرجو أن يكون هذا البحث منها. والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعدُ: فقد قَدَّمت هذا البحث في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة.

في المقدمة بيّنتُ معنى النَّظير لغة واصطلاحاً، وذكرتُ أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وأهداف البحث، وبعض المصادر التي ضمّت بذور فكرته، كما أوضحتُ منهج البحث وكيفية تناول النّظائر. أمّا المباحث الثلاثة فجاءت كالتالي:

المبحث الأول: النَّظير اسمًا.

المبحث الثاني: النَّظير فِعْلًا.

المبحث الثالث: النَّظير حَرْفًا.

وهذه – في رأيي – أهم نتائج هذا البحث:

١- الإسهام في تيسير القراءات القرآنية على الفئات المستهدفة فيه، وهي:

- المتخصصون في علم القراءات (أساتذةً وطلابًا) بالإضافة إلى من يتعلم القرآن ولو برواية أو بروايتين، ولا سيّما طلابنا في معهد تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها.

- المتخصصون في اللغة العربية، ولا سيّما النحو والصرف.

- المتخصصون في علم التفسير؛ إذ لا تخلو أمَّهات كُتُب التفسير من القراءات القرآنية.

- الخطباء؛ إذ قد يحتاج الخطيب إلى القراءات، ولا سيّما الكلمات الفرشية إثراءً لمادته التي يقدِّمها لمستمعيه.

٢- التوصُّل إلى إجابات دقيقة عن التساؤلات المذكورة في مقدّمة البحث، كما يلي:

- النَّظير المختَلَف في قراءته لا يخرج عن وجهيْن.

- النَّظير المتَّفَق على قراءته أحدُ هذين الوجهيْن.

وبالنّظر في هاتين الحقيقتيْن معًا يُلحظ أنّ النَّظير لا يخلو من أحد ثلاثة أمور:

- اتّفاق وَجْه القراءة والتوجيه الإعرابي لها، كما في لفظ ﴿ ٱلْبِرَّ ﴾ (ينظر: ص٢٢٠).

- اتّفاق وَجْه القراءة واختلاف التوجيه الإعرابي لها، كما في لفظ ﴿ثَلَٰثَ﴾ (ينظر: ص٢٢٩).

- اختلاف وَجْه القراءة واختلاف التوجيه الإعرابي لها، كما في الآية الأولى من سورة القيامة. (ينظر: ص ٢٤٦).

٣- قد تكون القراءة حُجَّةً على مذهب نحويّ، كمَن مَنع تقديم خبر ليس على اسمها؛ إذ هو محجوجٌ بقراءة حفص وحمزة: ﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] (ينظر: ص٢٢٠).

٤- قد تكون القراءة حُجَّةً لمذهب نحويّ، كإجازة الكوفيين إضافةَ الموصوف إلى صفته، بشرط اختلاف لفظيْهما، كقراءة ابن عامر: ﴿وَلَدَارُ ٱلْـَٔاخِرَةِ خَيْرٌ﴾ [الأنعام: ٣٢] (ينظر: ص ٢٢٥).

٥- الأصلُ أن تكون القراءات السبعيّة سواءً في صِحّتها وقوة الاحتجاج بها، لكن قد تكون قراءة أَبْيَنَ من أخرى، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿سيقولون اللهُ﴾ [المؤمنون: ٨٧، ٨٩] التي قال عنها الفرّاء: «وهو في العربية أَبْيَنُ؛ لأنه مردودٌ مرفوعٍ، ألا ترى أنّ قوله: ﴿مَن رَّبُّ﴾ مرفوع لا خفض فيه، فجرى جوابه على مبتدأ به». (ينظر: ص ٢٣٣).

٦- قد يضعِّف بعض النّحاة توجيهًا نحويًّا ما لقراءة متواترة، كما ضعَّف العُكبريّ وغيره نَصْبَ ﴿يَكُونَ﴾ جوابًا للأمر؛ مراعاةً للّفظ في قراءة ابن عامر: ﴿وَإِذَا قَضَىٰٓ

أَمۡرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]، ولا يعني هذا رَدَّ القراءة، بل الواجب على النّحاة تعديل قاعدتهم التي لا تُجيز مثل هذا النّصب؛ «لأنّ القراءة لا تَتْبَع العربية، بل العربية تَتْبَع القراءةَ؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع، وهو نبيّنا محمد ﷺ، ومن أصحابه، ومَن بعدَهم... »[1].

٧- النَّظير المختَلَف في قراءته تختلف توجيهاته الإعرابية، ولا تخلو من:

- أن لا يصاحبها تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء، كما في لفظ ﴿وَٱلۡخَمِسَةُ﴾ (ينظر: ص ٢٢١)

- أن يصاحبها تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء، كما في لفظ ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ (ينظر: ص ٢٣٢)

٨- النَّظير المتَّفَق على قراءته لا خلاف في توجيهه الإعرابي -غالبًا- ولا يصاحبه تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء.

٩- قد يكون للنّظير المتَّفَق على قراءته عدّةُ أوجه إعرابية، يصاحبها تغيُّرٌ في موضع الوقف والابتداء، كما في قوله تعالى: ﴿ حمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ مِنَ ٱللَّهِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴾ [غافر: ١، ٢] (ينظر: ص ٢٢٣)

ختامًا، هذه أطروحةٌ قابلةٌ للأخْذ والردّ، اجتهدت فيها مخلصًا النيّة والعمل، راجيًا أن تكون في ميزان حسناتي، سائلًا الحقَّ ﷻ أن يمُنّ عليّ بالقبول.

(١) غيث النفع ١٥١، ١٥٢.

فهرس المصادر والمراجع

١- **الإرشاد إلى علم الإعراب**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف القرشي الكيشي(ت٦٩٥هـ)، تحقيق د. عبد الله علي الحسيني البركاتي، د. محسن سالم العميري ، ط١، ١٤١٠هـ / ١٩٨٩م، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.

٢- **الأُزهية في علم الحروف**، علي بن محمد النّحوي الهَرَويّ (ت ٤١٥هـ) – تحقيق/ عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م ، د.ط.

٣- **إعجام الأعلام**، أ. محمود مصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٤- **إعراب القراءات الشواذّ**، لأبي البقاء العُكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزّوز، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.

٥- **الإقناع في القراءات السبع**، ابن الباذش (٥٤٠هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٣هـ.

٦- **أمالي ابن الحاجب**، لأبي عمرو عثمان بن الحاجب، (ت ٦٤٦هـ)، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار عمان بعمان، الأردن، دار الجيل ببيروت، لبنان، ١٩٨٩م.

٧- **الأمالي الشجرية**، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة العلوي المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٨- **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ)، هامش كتاب الفتوحات الإلهية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٨٧م.

١٠- **انفرادات القراءات السبعة (دراسة لغوية)**، خليل رشيد أحمد، مكتبة أمير، العراق، ط١، ٢٠١٣م.

١١- **البحر المحيط في التفسير**، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيَّان الأندلسي الغرناطي (ت

٧٥٤هـ)، مراجعة: صدقي محمد جميل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت، لبنان ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٢- **البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة**، الشيخ: عبد الفتاح القاضي، دار السلام للطباعة والنشر، ط٦ ، ٢٠١٣م.

١٣- **البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي، تحقيق: د. طه عبد الحميد طه، مراجعة: مصطفى السقّا، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م ، د.ط.

١٤- **التبصرة في القراءات السبع**، للإمام المقرئ أبي محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق د. محمد غوث الندوي، الدار السلفية ، ط٢، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.

١٥- **ترتيب القاموس المحيط على طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة**، الأستاذ/ الطاهر أحمد الزاوي، مفتي الجمهورية العربية الليبية، ط٢ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

١٦- **تفسير الجلالين – هامش الفتوحات الإلهية** ، مطبعة عيسى البابي الحلبي – د.ط.ت.

١٧- **تفسير القرآن العظيم**، الحافظ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي (ت ٧٧٤هـ)، دار الخير ، بيروت، ط١، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.

١٨- **التوابع بين القاعدة والحكمة**، د. محمود عبد السلام شرف الدين، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

١٩- **التيسير في القراءات السبع**، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١٤١٦هـ.

٢٠- **الجامع لأحكام القرآن**، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة، ط٢، ١٩٥٢م.

٢١- **حاشية الدسوقي** على مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للشيخ العلامة مصطفى محمد عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠هـ)، ضبطه عبد السلام محمد أمين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ٢٠٠٠م.

٢٢- **الحجة في القراءات السبع**، ابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة، ط٤، ١٤٠١هـ.

٢٣- **الحجة في علل القراءات السبع**، الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: علي النجدي ناصف وآخريْن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٢، ١٩٨٣م.

٢٤- **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، للإمام شهاب الدين أبي العباس بن يوسف بن محمد بن إبراهيم المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوّض وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٤م.

٢٥- **سراج القارئ المبتدئ وتذكار المقرئ المنتهي**، شرح الإمام أبي القاسم علي بن عثمان بن محمد بن أحمد بن الحسن القاصح العذري على الشاطبية، مطبعة حجازي، ط١، ١٣٥٢هـ - ١٩٣٤م.

٢٦- **سنن النَّسائي**، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، د.ط.ن.

٢٧- **شذا العَرْف في فنّ الصّرف**. للشيخ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي (ت١٣٥١هـ) ، شرحه وفهرسه د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٤م.

٢٨- **شرح التصريح على التوضيح**، للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٩- **شرح المفصل**، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت٦٤٣هـ)، الطباعة المنيرية.

٣٠- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبدالحميد. د. ط. ت.

٣١- **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، أ. محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٩م.

٣٢- **غيث النفع في القراءات السبع**، لولي الله سيدي علي النوري الصفاقسي، هامش كتاب سراج القارئ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٣، ١٩٥٤م.

٣٣- **فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير**، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) . ضبطه أحمد عبد السلام – دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. ط١، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٣٤- **الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية**، سليمان بن عمر العجيلي الشافعي الشهير بالجَمَل (ت ١٢٠٤هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

٣٥- **الفواصل والوقف والابتداء**، للمحقق أبي إسحاق الجعبري وأبي عبد الله محمد المعروف بـ .... (لم أتمكن من معرفة الاسم لوجود تآكل بورق المخطوط) – مخطوط بدار الكتب بالمنصورة، سجل القراءات والتجويد رقم ٣٢ – تم الانتهاء من الكتاب سادس يوم من ذي الحجة ١٢٥٦هـ.

٣٦- **القاموس المحيط**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

٣٧- **القراءات وأثرها في علوم العربية**، د. محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية، ١٩٨٤م.

٣٨- **الكتاب**، لسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢م.

٣٩- **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ) – دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٧٧م.

٤٠- **كشْف المعاني في متشابه المثاني**، لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت ٧٣٣هـ) ، تحقيق: د. محمد محمد داود، دار المنار، القاهرة، ط١، ١٩٩٨م.

٤١- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٤م.

٤٢- **اللُّباب في عِلل البِناء والإعراب**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري (ت٦١٦هـ) تحقيق/ غازي مختار طليمات، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

٤٣- **لسان العرب**، لابن منظور (ت ٧١١هـ)، دار صادر ، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٥٥م.

٤٤- **ما انفرد به كلٌّ من القرّاء السبعة وتوجيهه في النحو العربي**، د. عبد القادر الهيتي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ط١، ١٩٩٦م.

٤٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وآخريْن ، الدوحة ، ط١، ١٩٨٣م.

٤٦- **مراعاة النَّظير في كلام الله العليّ القدير: دراسة بلاغية في إعجاز الأسلوب القرآنيّ**، د. كمال الدين عبد الغنيّ المرسي – مكتبة الإسكندرية – رقم التسجيل ٥٤٣٦٨.

٤٧- **المساعد على تسهيل الفوائد**، لبهاء الدين بن عقيل (ت ٧٦٩هـ) – تحقيق د. محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م ، د.ط.

٤٨- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) تحقيق. ياسين محمد السواس، دار المأمون للتراث ، دمشق ، ط٢.

٤٩- **معاني القرآن**، للفرّاء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة. د.ط.ت.

٥٠- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، لمحمد فؤاد عبد الباقي، مؤسسة جمال للنشر، بيروت ، لبنان ، د.ط.ت.

٥١- **المعجم الوسيط**، د. إبراهيم أنيس وآخرون ، دار الفكر، د.ت.

٥٢- **مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير**، لفخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي (ت٦٠٤هـ)، دار الغد العربي، القاهرة، ط١، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م.

٥٣- **المفردات السبع**، لأبي عمرو الداني، تحقيق: علي توفيق النحاس، دار الصحابة للتراث بطنطا، ط١، ٢٠٠٦م.

٥٤- **مقاييس اللغة**، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت، وتحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر، ط ١ ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م.

٥٥- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ١٣٨٦هـ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، د.ط.

٥٦- **المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء**، لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري، هامش كتاب منار الهدى في بيان الوقف والابتدا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٣م.

٥٧- **المكتفى في الوقف والابتدا**، أبو عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: جايد زيدان مخلف، مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالعراق، ١٩٨٣م.

٥٨- **منار الهدى في بيان الوقف والابتدا**، الأشموني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط٢، ١٩٧٣م.

٥٩- **النحو العربي، أحكامٌ ومعانٍ**، د. محمد فاضل السامرّائي، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.

٦٠- **النحو الوافي**، أ. عباس حسن، دار المعارف، ط٦.

٦١- **النشر في القراءات العشر**، الحافظ أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) تصحيح الشيخ: علي محمد الضبّاع، دار الفكر، د.ط.ت.

٦٢- **النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية**، للشيخ محمد عبد الدائم خميس، دار المنار، القاهرة، ط١ ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.

٦٣- **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، للإمام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، مطبعة السعادة، ط١، ١٣٢٧هـ.

٦٤- **الوقف والابتداء في القرآن الكريم**، دراسة لغوية، السيد إبراهيم المنسي، كلية الآداب، جامعة المنصورة، ١٩٩٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الملخص	٢١١
المقدمة	٢١٢
المبحث الأول: النَّظير اسمًا (فيه خمس صور)	٢٢٠
المبحث الثاني: النَّظير فِعلًا (فيه أربع صور)	٢٣٥
المبحث الثالث: النَّظير حَرفًا (فيه صورتان)	٢٤٣
الخاتمة	٢٤٩
فهرس المصادر والمراجع	٢٥٢
فهرس الموضوعات	٢٥٨